



كتاب دوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٩

بشأن

محاسبة مشروعات التنمية الزراعية الكبرى التي تحملت استثمارات إنشاء شبكات الجهد الفائق والعالي والمتوسط وذلك عن استهلاكاتها من الطاقة الكهربائية

في إطار تشجيع مشروعات التنمية الزراعية الكبرى التي تحملت استثمارات ضخمة في البنية التحتية للمرافق، ومن ضمنها إنشاء شبكات الكهرباء (محطات المحولات وخطوط الربط) على الجهود الفائقة والعالية والمتوسطة على نفقتها لتغذية هذه المشروعات بالطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى الشبكات الداخلية لهذه المشروعات، دون تحميل الشركة المصرية لنقل الكهرباء بأي أعباء مالية أو تكلفة إضافية. تنص المادة (٤) فقرة (٨) من قانون الكهرباء رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٥ على اختصاصات الجهاز ومنها: "إقرار تعريفه بيع الكهرباء للمشاركين غير المؤهلين على الجهود المختلفة لكافة الاستخدامات، وأسعار تبادل الكهرباء في السوق المنظمة، وإقرار مقابل استخدام شبكة النقل وشبكات التوزيع، وذلك في إطار من المساواة والعدالة وفقاً للقواعد والأسس الاقتصادية المعلنة سابقاً"، ومن ثم فإن جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك هو الجهة المنوطة بها تحديد هيكل التعريفه لأسعار بيع الكهرباء لكافة الأغراض والاستخدامات.

وحيث أن الإطار الاستثماري لمشروعات التنمية الزراعية الكبرى يعتمد على وجود مستثمر رئيسي يوفر البنية التحتية للمرافق الأساسية للمشروع بما فيها الطاقة الكهربائية لمكونات المشروع، ومن ثم فإن المستثمر الرئيسي مسئول عن توريد الطاقة الكهربائية لتلك المزارع وقد يكون ذلك بالشراء من الشركة المصرية لنقل الكهرباء بسعر أكبر من سعر البيع مما ينتج عنه خسارة تتحملها هذه المشروعات ناتجة عن الفرق بين متوسط تعريفه شراء الطاقة الكهربائية من الشركة المصرية لنقل الكهرباء ومتوسط سعر البيع للمشاركين على الجهد المتوسط لغرض الري، ولا يتحقق لهذه المشروعات الاستثمارية أي عائد على استثمارات في شبكات الكهرباء خلال الفترة الحالية، وحتى الانتهاء من تعديل هيكل التعريفه بحلول عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالشكل الذي يعبر عن التكلفة الفعلية لكل جهد من جهود التغذية، الأمر الذي قد يدفع هؤلاء المستثمرين إلى الإحجام عن الاستثمار مستقبلاً في مثل هذه المشروعات الحيوية لدعم الأمن الغذائي للمواطن المصري أو الانسحاب منها مما يؤثر سلباً على الاستثمار في مثل هذه المشروعات الحيوية. فقد تم عرض الموضوع على مجلس إدارة الجهاز بجلسته الرابعة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ المنعقدة بتاريخ ٢٦/٣/٢٠١٩ حيث وافق المجلس على:-

- محاسبة المشروعات الاستثمارية التي تعمل في مجال التنمية الزراعية والتي تحملت استثمارات إنشاء شبكات الجهد الفائق والعالي والمتوسط وذلك عن استهلاكاتها من الطاقة الكهربائية بالتعريفه المقررة للمشاركين على الجهد المتوسط لغرض الري وبمراعاة ما يلي:

١. تعديل نموذج عقد توريد الطاقة الكهربائية الموقع بين هذه المشروعات والشركة المصرية لنقل الكهرباء وذلك فيما يتعلق بسعر المحاسبة على النحو المشار إليه.





٢. يتم تركيب العدادات التي تقوم الشركة المصرية لنقل الكهرباء بتسجيل الطاقة الكهربائية الموردة من خلالها لهذه المشروعات في محطات محولات الجهد الفائق أو العالي حسب الحالة.
٣. أن تتم المحاسبة بين تلك المشروعات والاستثمارية والمستهلكين التابعين لها عن كمية الفقد في الشبكات بأضافة نسبة تبلغ ٢% إلى كمية الاستهلاك الشهري المسجل على العداد المركب لدى كل مستهلك (على الجهد المتوسط)، على أن يتم محاسبتهم على استهلاكهم الشهري بتعريفه الجهد المتوسط لغرض الري.
٤. تبدأ المحاسبة طبقاً للترتيبات السابقة ابتداءً من تاريخ إطلاق التيار وتستمر المحاسبة في هذه المرحلة الانتقالية لحين تعديل هيكل التعريفه ليعكس التكلفة العادلة لاستخدامات الري على الجهد المتوسط، وذلك طبقاً لما يصدره جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك."

وبناءً على ذلك فقد رأينا ضرورة النشر للعمل بمقتضى هذا القرار وفقاً لما تقدم،،،

الرئيس التنفيذي

الدكتور مهندس / محمد عبد العزيز حسن عبد الرحمن

